دور الاقتراض الخارجي كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية في اقتصادات الدول الناشئة: حالة مصر

أ.شادى ابراهيم شحاده *

أ.د.أحمد عبد الرحيم زردق **

د.شيماء عمر الشهاوى ***

(*) أ . شادى ابراهيم شحاده : دكتوراه في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية من كلية السياسة والاقتصاد جامعة السويس ، وله اهتمامات بحثية في اقتصاديات النقل واللوجستيات، التنمية الاقتصادية، اقتصاد المعرفة والتحول الرقمي، التنمية المستدامة، التمويل الدولي (الاستثمارات الاجنبية المباشره وغير المباشره والقروض الخارجية

Email: shady.hash@eco.suezuni.edu.eg

(**) أ.د.احمد عبد الرحيم زردق: استاذ الاقتصاد وعميد كلية التجارة الاسبق بجامعة بنها ، وله اهتمامات بحثية في عجز الموازنة العامة للدولة – ضريبة المبيعات وتوزيع الدخل – الانفاق العام والميزان التجاري – الدراسات التجارية

Email: amanda_stud_17@yahoo.com

(***) د.شيماء عمر الشهاوى: مدرس الاقتصاد بكلية السياسة والاقتصاد جامعة السويس، ولها اهتمامات بحثيه في التكنولوجيا المستوردة والاقتصادات النامية، التطور التكنولوجي والاستهلاك، التطور التقني والنمو الاقتصادي

Email: Shimaashahawy1976@gmail.com

الملخص

يستهدف الباحث في هذه الدراسة دور الاقتراض الخارجي كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة ١٩٩٠– ٢٠١٨، ولتحقيق هذا الهدف إعتمد الباحث في منهجيته على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تناول المعلومات والدراسات الخاصة بموضوع الدراسة، مع الاستعانة بالمنهج الكمي في عرض البيانات وتحليلها، وتستمد الدراسة اهميتها من أن كثير من دول العالم النامي ومنها مصر لديها نقص في الموارد والإمكانيات التكنولوجية (نقص المدخرات من ناحية، وإنخفاض الإستثمارات الأجنبية من ناحية أخرى)، ولذلك تتجه إلى الدول الأخرى والمنظمات الدولية التي تقدم المساعدات لتطوير ورفع الكفاءة الإنتاجية والإرتقاء بمعدلات النمو التي تعتبر مؤشراً للنمو وتطوير الإقتصاد الوطني، وقد توصلت الدراسة إلى أن مشكلة مصر تتمثل في وجود فجوة في الموارد المحلية، يقابلها فجوة مناظرة في التجارة الخارجية وهذا ما جعل مصر، تعتمد على الاقتراض الخارجي لمواجهة حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يتطلب وضع حدود لهذا الاقتراض مع عدم تخطي تلك الحدود، والعمل على زيادة موارد الدولة بدرجة تمكنها من تحمل أعباء الاقتراض الخارجي.

الكلمات المُفتاحية: الاقتراض الخارجي، تمويل التنمية، التنمية الاقتصادية، مصر.

Abstract

In this study, the researcher aims at the role of external borrowing as a mechanism for financing economic development in Egypt during the period 1990-2018. The study is important because many countries of the developing world, including Egypt, have a lack of resources and technological capabilities (lack of savings on the one hand, and low foreign investments on the other). Therefore, it turns to other countries and international organizations that provide assistance to develop and raise production efficiency and raise growth rates that are considered An indicator of growth and development of the national economy, the study concluded that Egypt's problem is represented in the existence of a gap in domestic resources, corresponding to a corresponding gap in foreign trade, and this is what made Egypt depend on external borrowing to meet the needs of economic and social development, which requires setting limits for this borrowing with Not to exceed those limits, and to work to increase the state's resources to a degree that would enable it to bear the burden of external borrowing.

Keywords: *External Borrowing, Development Finance, Economic Development, Egypt.*

مقدمة

يُعتبر التمويل العامل الأساسي في عملية التنمية ويشكل الإستثمار جوهره، ويعتمد على المدخرات المحلية وتساندها المدخرات الخارجية وتشمل هذه المدخرات كلًا من (الاستثمارات الاجنبية، والقروض، والمساعدات الإنمائية الرسمية)، حيث تساهم في التراكم الرآسمالي، وتحدث تحولات هيكلية وتغيرات كمية وكيفية تسعى الى الإرتقاء بمستوى المعيشة.

ويلعب الاقتراض الخارجي دوراً في اقتصادات الدول النامية، حيث يرى البعض أن الاقتراض الخارجي يُستغل في الانتاج وتنمية الصادرات وإحلال الواردات من أجل تحقيق زيادة في الدخل القومي والمدخرات المحلية مما ينعكس إيجابياً على ميزان المدفوعات، في حين يرى البعض الأخر أن الاقتراض الخارجي لا يتم استخدامه بشكل جيد ولا يتم توجيهه نحو قطاعات انتاجية، وإنما يتم تحميل الأجيال القادمة تبعات هذا الاقتراض وما يترتب عليه من فوائد واقساط.

وتتضح إشكالية الدراسة في توجه الدول النامية ومصر لربط عملية التنمية بالعالم الخارجي، فالإقتراض من الخارج أصبح من ضمن المصادر الرئيسية لتمويل التنمية الاقتصادية في الدول المتعثرة اقتصادياً، وقد كان الإهتمام بالقروض الخارجية بمثابة إنعكاس للأهمية التي إحتلتها تلك القروض في هيكل التمويل الخارجي المُتدفق لهذه الدول، والذي جعل هذه القروض تتفوق في مكانتها على مكانة الإستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.

وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تتمحور في التساؤل التالي:- إلى أي مدى قد يؤثر الاقتراض الخارجي على التنمية الاقتصادية في مصر؟

وترتكز الدراسة على فرضية اساسية مؤداها: قد يساهم الاقتراض الخارجي بشكل مؤثر في التنمية الاقتصادية في مصر.

وتهدف الدراسة إلى:

- دراسة بعض التجارب الدولية الناجحة مع الاقتراض الخارجي وبيان أهم عوامل نجاح هذه الدول.
- دراسة تطور حجم الاقتراض الخارجي في مصر خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠١٨، والعوامل التي أدت إلى لجوء مصر للاقتراض الخارجي لتمويل التنمية الإقتصادية.

وتنبع أهمية الدراسة في:

أن كثير من دول العالم النامي ومنها مصر لديها نقص في الموارد والإمكانيات التكنولوجية (نقص المدخرات من ناحية، وإنخفاض الإستثمارات الأجنبية من ناحية أخرى)، ولذلك تتجه إلى الدول الأخرى والمنظمات الدولية التي تقدم المساعدات لتطوير ورفع الكفاءة الإنتاجية والإرتقاء بمعدلات النمو التي تعتبر مؤشراً للنمو وتطوير الإقتصاد الوطني.

و تعتمد منهجية الدراسة على إستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال تناول المعلومات والدراسات الخاصة بموضوع البحث. كما سيتم الإستعانة بالمنهج الكمي في عرض البيانات وتحليلها.

الأدبيات والدراسات السابقة

نجد دراسة (**Pattillo & Others, 2002**)، والتي تناولت التأثير غير الخطي للقرض الخارجي على النمو باستخدام مجموعة بيانات كبيرة من ٩٣ دولة نامية خلال الفترة ١٩٦٩ – ١٩٩٨. وقد توصلت الدراسة إلى أن مضاعفة نسبة القروض من شأنه أن يقلل النمو السنوي للفرد الواحد بين نصف نقطة ونقطة مئوية كاملة، وأن القروض المرتفعة تقلل النمو بشكل رئيسي عن طريق خفض كفاءة الإستثمار من حجمها.

وقد إستهدفت دراسة (**Clements & Others, 2003**) البحث في القنوات التي يؤثر القرض الخارجي من خلالها على النمو في البلدان المنخفضة الدخل، وتحديد المستويات التي تستطيع الدول عندها خدمة ديونها، وقد توصلت الدراسة إلى أن التخفيض الكبير في رصيد الدين الخارجي المتوقع للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPCs) سيزيد بشكل مباشر من نمو دخل الفرد بحوالي ١ نقطة مئوية في السنة. كما يمكن أن توفر التخفيضات في خدمة الدين الخارجي دفعة غير مباشرة للنمو من خلال آثارها على الإستثمار العام. إذا تم توجيه نصف إجمالي خدمة تخفيف عبء الديون لهذه الأغراض دون زيادة العجز في الميزانية، وبالتالي فإن النمو قد يتسارع في بعض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بمقدار ٠.٥ نقطة مئوية إضافية في السنة.

وفي أطروحة (**جنوحات، ٢٠٠٦**)، إستهدفت الدراسة تحليل إشكالية الديون الخارجية وآثارها على عملية التنمية في البلدان العربية ومقارنتها بالدول المدينة الأخرى خلال الفترة ١٩٨٥ – ٢٠٠٥، وقد خلصت الدراسة إلى أن الكثير من الدول اضطرت إلى تأجيل تنفيذ مشاريعها الاستثمارية وخفض معدلات الاستثمار فيها، وذلك بسبب نقص السيولة والموارد الأجنبية، مما أدى في النهاية إلى مزيد من التبعية بمختلف أشكالها: تجارية، مالية وتكنولوجية.

ووفقا لدراسة **(Okafor & Tyrowicz, 2008)** والتي تناولت مسألة الإرتباط بين القروض الخارجية والمدخرات المحلية في سياق البلدان النامية، حيث قسم الباحثان الدول لمجموعتين من البلدان: دول جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا ودول أمريكا اللاتينية مع منطقة البحر الكاريبي. وقد أوجدت الدراسة مجموعة من العوامل المسببة لتفاقم أزمة القروض الخارجية، وكان التضخم أحد هذه العوامل بجانب البطالة، وإرتفاع العجز المالي، وإرتفاع الأسعار العالمية للسلع والخدمات، وإنخفاض حجم الإستثمارت الأجنبية المباشرة، وقد خلصت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للقرض الخارجي على المدخرات المحلية وخاصة على المدى الطويل.

ووفقاً لاطروحة **(محمد، ٢٠٠٩)** والتي تناولت تأثير توظيف القروض الخارجية على التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة ١٩٧٥– ٢٠٠٦، حيث اعتمدت الدراسة في منهجيتها على المنهج الاحصائي باستخدام الاسلوب الاستقرائي والاستنباطي والمنهج التاريخي لبحث العلاقة بين القروض الخارجية والتنمية الاقتصادية والتي اعتمدت على الناتج المحلي الاجمالي كمقياس للتنمية الاقتصادية، وقد توصلت الدراسة إلى أن القروض الخارجية التي تم توظيفها قد حققت تنمية إقتصادية عندما تم إستخدامها في المشاريع المخصصة لها، وهو ما بينته معدلات الناتج المحلي الاجمالي السوداني خلال فترة الدراسة.

أما أطروحة **(قابقلي، ٢٠١٤)** والتي تناولت الاقتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سوريا خلال الفترة ١٩٩٥– ٢٠١٠، لتقييم الدور الإنمائي للقروض الخارجية في سوريا، حيث إعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، واستخدمت الاساليب الاحصائية لبحث العلاقة بين القروض الخارجية وكل من الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي، والمجموع التراكمي لرؤوس الأموال المستثمرة في القطاع العام الصناعي، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ضعيفة بين القروض الخارجية ومتغيرات الدراسة الأخرى، كما أثرت القروض الخارجية سلباً على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في سوريا.

وفي أطروحة **(أحمد، ٢٠١٧)**، والتي تناولت دراسة أثر الديون الخارجية على إقتصاديات الدول النامية بالتطبيق على السودان خلال الفترة ٢٠٠٠– ٢٠١٥، حيث أدت القروض إلى إعاقة التنمية الإقتصادية ومن ثم معدلات النمو الإقتصادي. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من العوامل التي خلفت المديونية الخارجية وترتب عليها أثار إقتصادية وسياسية وإجتماعية سالبة على اقتصاد الدول النامية، وعدم إستخدام القروض الخارجية بصورة مناسبة أدى إلى زيادة أعباءها.

ولعل من أهم الأسباب التي تبنتها الدراسة وراء تفاقم القروض الخارجية بالدول النامية الإنخفاض الشديد في إنتاجية الإقتصاد المحلي، وإنخفاض حصيلة الصادرات.

ووفقاً لدراسة (**Omotor, 2019**)، والتي إستهدفت دراسة الدين الخارجي وتدفقات رأس المال والنمو الاقتصادي، حيث أوجدت الدراسة أن تطبيق عتبة عبء الديون من حيث صلتها بنسبة الديون الخارجية إلى صادرات بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وكوت ديفوار والنيجر لا يزال من الممكن أن تتعامل بشكل معتدل مع تراكم أكبر للديون الخارجية. لكن غانا تقف في موقف ضعيف نتيجة تراكم المزيد من الديون، حيث أن القروض الإضافية قد تجعل الدولة تنزلق في فخ الديون. بالنسبة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشكل عام ، تشير نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات إلى أن المنطقة ربما تكون قد تحولت بالفعل إلى زاوية الإعسار وأعباء الديون. لذلك خلصت الدراسة إلى أنه ينبغي الأخذ بعين الاعتبار للبيانات والمعلومات الواردة في إطار القدرة على تحمل الديون (DSF) ومستويات الديون المحلية في مناقشات الديون المستقبلية في هذه المنطقة (بشروط ميسرة أم لا). بالاضافة إلى الإصلاحات، بناء مؤسسات القطاع العام، تحسين الإدارة العامة، التمكين، تحسين تعبئة الإيرادات المحلية واستقرار الاقتصاد الكلي.

الفجوة البحثية بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

تعتبر جميع الأدبيات السابقة دراسات مرجعية، خاصة وأنها تُساهم في مُعظمها في تحليل العلاقة بين الاقتراض الخارجي والنمو والتنمية الاقتصادية، وتركيزها بصفة كبيرة على السودان وسوريا وبعض الدول الأفريقية، أما هذه الدراسة فقد ركزت على دور الاقتراض الخارجي كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية في مصر، وهى تعبر عن إضافة جديدة للدراسات الخاصة بهذا المجال.

أولاً / الاقتراض الخارجي (المفهوم والمبررات)

يُعرف الإقتراض الخارجي على إنه: إتفاق بين الحكومة أو إحدى مؤسساتها مع مصدر خارجي للحصول على موارد مالية أو حقيقية مع الالتزام بإعادة تسديد تلك الموارد والمبالغ المستحقة عليها (فوائد) خلال فترات زمنية قادمة يتفق عليها عند عقد القرض، وقد يكون المصدر الخارجي منظمة أو حكومة أو بنك، (إبراهيم، ٢٠١٤: ٢٢).

كما يمكن تعريف الاقتراض الخارجي على إنه جميع الالتزامات المالية الخارجية على الدولة والتي تشمل الاقتراض الحكومي، اقتراض البنك المركزي، واقتراض المؤسسات العامة والخاصة

المضمونة وغير المضمونة من طرف الحكومة، مضاف إلى ذلك العمليات المالية الاخرى النابعة عن التعاون الاقتصادي كالاستثمار المباشر، (العباس، ٢٠٠٤: ٥).

ويرى الباحث الاقتراض الخارجي على إنه: مجموعة المبالغ المالية التي تقترضها الدولة أو الشركات أو الأفراد، من جهات خارج الدولة، بحيث تكون هذه الديون مستحقة الدفع للجهة المقرضة بتاريخ محدد مسبقاً، ويتم سداد هذه القروض الخارجية من جانب الدولة المقترضة خلال فترة محددة من الزمن مع إضافة نسبة من الفائدة على إجمالي المُبلغ المقترض، حيث يجب دفع الفائدة على المبلغ المقتَرض بنفس نوع العملة التي تم تقديم القرض بها.

وتتضح الحاجة إلى الاقتراض الخارجي للدول وبخاصة الدول النامية في المبررات التالية: (مقداد وأحمد، ٢٠١٦: ٢٢٦- ٢٢٧)، (الغايش، ٢٠١٩: ٦٨٨)، (Tiruneh, 2004: 264)، (النايلسي، ١٩٩٧: ١٤).

١-وجود فجوة الموارد المحلية بين معدل الاستثمار المطلوب تحقيقة للوصول إلى معدل النمو المستهدف، وبين معدل الإدخار المحلي الذي يتحقق في ظل ظروف اقتصادية وسياسية وهنا يواجه المجتمع ثلاث إحتمالات وهي:

- أن يرتضي المجتمع بالأمر الواقع، وهو القبول بالعيش في حدود الإمكانيات المتاحة وما تسمحه الموارد الاقتصادية بالدولة، فهناك فجوة بين الاستثمارات والادخار فالطموح والأمال والأهداف أكبر بكثير من المتاح.
- عمل تنمية للفوائض الموجودة، فالمجتمع يعمل على تعبئة فائضه الاقتصادي الكامن في مختلف القطاعات لرفع معدلات الادخار المحلية، فنتائج البطالة يؤدي إلى عدم تسكين الافراد مع مؤهلاتهم مما يؤدي إلى حدوث تضخم مما يساهم في حدوث مشاكل اقتصادية كبيرة.
- التوجه نحو الدول والمؤسسات والهيئات الدولية الخارجية، وهنا هل يتم الاقتراض بغرض الاستهلاك المحلي أم من أجل خلق بيئة استثمارية تعمل على تشغيل قطاعات كثيرة بالدولة وتحقيق إنتاج للسوق المحلي والخارجي.

٢-وجود فجوة التجارة الدولية فالواردات أكبر من الصادرات فالدول النامية تستورد أكثر مما تصدر لأنها دول تعتمد على الاستهلاك وليس الإنتاج، والجهاز الإنتاجي للدول النامية جهاز غير مرن

يعتمد على تصدير المواد الخام والمواد الاولية. على العكس الدول المتقدمة التي لديها صناعات وتصدر منتجاتها الوسيطة والنهائية التي تحتاجها الدول النامية.

ثانياً / دور الاقتراض الخارجي في تمويل التنمية الاقتصادية

يتوقف دور الاقتراض الخارجي في تمويل مشاريع التنمية على نمط وفاعلية استخدامه في تمويل عملية التنمية الاقتصادية، وقدرة الدولة المُقترضة على دفع أقساط أصل القرض والفوائد المترتبة عنه للجهات المانحة للقرض، وذلك حسب الاتفاقيات التي تمت بين الطرفين في عقد الاقتراض.

إن الأساس فى اللجوء للاقتراض الخارجي هو مدى القدرة على تحمل أعبائه الحالية والمستقبلية، فيما يعرف بمعيار (الطاقة الاستيعابية) للمديونية الخارجية، ويعتبر هذا المعيار الأساس الذي يتعين على أى اقتصاد نامي وضعه في الحسبان أثناء توجهه لمصادر خارجية ملائمة لعلاج عجزه الخارجى، وهناك مجموعة من المحددات لمعرفة حدود إستيعاب إي إقتصاد لقروضه الخارجية يمكن توضيحها على النحو التالي: (المديوي، ١٩٨٣: ١٩– ٢٢)، (الحيني، ٢٠٠٠: ٩٨– ١٠٧).

١. **مدى الحاجة الحقيقية للاقتراض الخارجي:** إن نقطة البداية فى اللجوء للاقتراض الخارجي هى الحاجة المُلحة له لسد عجز قائم فى موازنة الصرف الأجنبى للدولة. حيث يعنى ذلك أنه لا يمكن بأي حال قبول اللجوء لتلك الاستدانة إذا كان هناك بديل محلى ظاهراً كان أو كامناً. كما يمكن رفض اللجوء للاقتراض الخارجي أيضا إذا توافرت بدائل تمويلية خارجية غير الاستدانة (مثل حالة المنح والدعم الخارجى أو حالة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر).
٢. **حالة النمو الاقتصادي الحقيقي وتوقعاته المستقبلية:** فكلما زاد معدل النمو الحقيقي للدخل القومي، كلما زادت قدرة الاقتصاد على خدمة قروضه، وقلت الحاجة للمزيد منه في المستقبل. فالقروض الخارجية تأتي محملة بفوائد مستقبلية، ومن الطبيعي أن تخصم تلك الفوائد من إمكانيات تحقق هذا النمو في المستقبل.
٣. **معدل نمو الصادرات أفقياً ورأسياً:** حيث تعتبر الصادرات المصدر الأهم للنقد الأجنبى اللازم لخدمة أعباء تلك القروض الخارجية. وليس صحيحاً أن نمو قيمة الصادرات أفقياً كفيلاً وحده بزيادة قدرة الدولة على تحمل أعباء الاقتراض الخارجي، ولكن النمو الرأسي فيها عبر زيادة نسبة المكون المحلى فى تلك الصادرات، والتحول من الصادرات الأولية إلى الصادرات الصناعية

مرتفعة القيمة المضافة، هو الذى يُمكن الدولة من خدمة ديونها نتيجة الاقتراض، كما يجنبها مخاطر الصدمات الخارجية، بسبب توافر النقد الاجنبي اللازم لعمليات الاستيراد وقت الازمات.

٤. **معدل نمو الأجر الحقيقى فى الاقتصاد:** فكلما نمى هذا الأجر كنتيجة لنمو الناتج المحلي الحقيقي، وكنتيجة لنمو إنتاجية العمالة المحلية، كلما زادت قدرة هذا الأجر على تحمل نصيبه النسبي من أعباء خدمة القروض الخارجية فى المستقبل. ويرجع ذلك إلى أن الاقتراض الخارجى هو بمثابة ضرائب مؤجلة على الدخل.

٥. **موقف الإنتاجية من الاقتراض الخارجي:** ففي حالة استخدام تلك القروض الخارجية بطريقة غير منتجة أو بإنتاجية منخفضة، تقل بالتبعية قدرة الاقتصاد على تحمل عبء الاقتراض الخارجى. ويمكن القول إلى أن الحد الأدنى المقبول لإنتاجية تلك القروض يجب أن يتفوق على أعباء خدمتها، حتى يصبح مستوى إنتاجيتها مقبول اقتصادياً.

ويفرق الاقتصاديين بين نوعيين من الاقتراض الخارجي هما: (جنوحات، ٢٠٠٦: ٨٤-٨٥)، (السيد، ٢٠١٨: ١٦-١٧).

١- **الاقتراض الخارجي المُنتج:** وهو الاقتراض الذي يستخدم في شراء وبناء وسائل الإنتاج وينتج عنه زيادة أو توسع في الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني المُقترض، وبالتالي يساهم هذا الاقتراض في خلق فائض في الميزان التجاري، تحقيق وفر في العملات الأجنبية، زيادة الصادرات وخفض الواردات وخلق موارد إضافيه لخدمة أعباءه الخارجية.

٢- **الاقتراض الخارجي غير المُنتج:** وهو الذي يستخدم في أغراض أخرى ولا يساهم في زيادة التوسعات الانتاجية للدولة المقترضة، بل يستخدم في شراء السلع الاستهلاكية أو للحصول على معدات عسكرية، وبالتالي يساهم هذا الاقتراض في زيادة عجز الميزان التجاري ويكون عبء على ميزان المدفوعات.

وتوجد مجموعة من الأنماط المُختلفة لاستخدام الاقتراض الخارجي ومدى تأثيرها على الميزان التجاري، حيث يمكن التفرقة بين سبع أنواع من الاستثمارات الممولة عن طريق الاقتراض الخارجي بحسب مدى مساهمتها في خلق فائض بالميزان التجاري ويمكن توضيحها على النحو التالي:- (زكي، ١٩٨٥: ٣٤- ٣٦)، (جنوحات، ٢٠٠٦: ٨٥- ٨٨).

١. الاستثمارات التي تنفذها الدولة لبناء وتقوية المشروعات الخاصة بالبنية التحتية.

حيث يساهم هذا النوع من الاستثمارات في تقوية البنية التحتية الاساسية والممثلة في شبكات الطرق والمواصلات والمياه، والصرف الصحي والكهرباء، ....الخ. مما تساهم بطريق غير مباشر في خلق فائض في الميزان التجاري عبر الزمن فهي لا تساهم في زيادة الصادرات وتقليل الواردات وإنما ترفع الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني.

٢. الاستثمارات المستخدمة في خلق طاقات إنتاجية تنتج سلعاً وخدمات قابلة للتصدير.

حيث يساهم هذا النوع من الاستثمارات في بناء طاقات إنتاجية تعمل على خلق منتجات سلعية وخدمية قابلة للتصدير الخارجي، فهي لا تستخدم للاستهلاك المحلي ولا تحتاج إلى مستلزمات إنتاج من الخارج، والسوق العالمي يسمح بتصريفها ولا توجد عوائق أمام التصدير، مما تساهم في تحقيق فائض من الصادرات إذا كان السوق العالمي بحاجة إلى هذه الصناعات، ويكون الأثر إيجابي على الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات ودفع قيمة الوارادت.

٣. الاستثمارات المستخدمة في خلق طاقات إنتاجية تنتج سلعاً وخدمات قابلة للتصدير مضافاً اليها مستلزمات انتاج من الخارج.

حيث يساهم هذا النوع من الاستثمارات في بناء طاقات إنتاجية تعمل على خلق منتجات سلعية وخدمية قابلة للتصدير، ولا تستهلك محلياً ويستورد جانب من مستلزمات الإنتاج من العالم الخارجي لتشغيلها، وتساهم هذه الاستثمارات بشكل مباشر في خلق فائض بالميزان التجاري إذا زادت الصادرات عن قيمة المستلزمات من الخارج وفي حالة سماح السوق العالمي لهذه الصناعات والمنتجات من الدخول فيه، ويكون الأثر إيجابي على الميزان التجاري فهي تخفف من العجز أو تحدث توازن أو تحدث فائض.

٤. الاستثمارات المستخدمة في خلق طاقات إنتاجية تنتج سلعاً وخدمات بديلة عن الواردات.

حيث يساهم هذا النوع من الاستثمارات في بناء طاقات إنتاجية تعمل على خلق منتجات سلعية وخدمية بديلة عن الواردات، ولا يلزم تشغيلها إستيراد مستلزمات الإنتاج من العالم الخارجي، ويتولد عن هذه الاستثمارات فائض في الميزان التجاري بما يعادل مقدار النقص أو الوفر في العملات الأجنبية، وأثرها إيجابي على الميزان التجاري وعلى فائض الدولة ككل

٥. الاستثمارات المستخدمة في خلق طاقات إنتاجية تنتج سلعاً وخدمات بديلة عن الواردات مضافاً إليها مستلزمات إنتاج من الخارج.

حيث يساهم هذا النوع من الاستثمارات في بناء طاقات إنتاجية تعمل على خلق منتجات سلعية وخدمية تحل محل الواردات ويتطلب تشغيلها إستيراد بعض مستلزمات الإنتاج من العالم الخارجي وليس كل المستلزمات، وتساهم هذه الاستثمارات في خفض الواردات إذا كانت قيمة المستلزمات من من الخارج أقل من مقدار الوفر في العملات الأجنبية. وبالتالي لها تأثير على الميزان التجاري ويكون هذا الاثر إيجابياً.

٦. الاستثمارات المستخدمة في خلق طاقات إنتاجية تنتج سلعاً وخدمات غير قابلة للتصدير وتوجه للاستهلاك المحلي.

حيث يساهم هذا النوع من الاستثمارات في بناء طاقات إنتاجية تعمل على خلق منتجات سلعية وخدمية جديدة في السوق المحلي ويتم إستخدامها للاستهلاك المحلي الداخلي وتكون غير قابلة للتصدير ولا تحل محل الواردات، فهذه الاستثمارات لا تساهم في زيادة الصادرات أو تحقيق وفر في العملات الأجنبية لمواجهة الواردات، ويكون الأثر الصافي على الميزان التجاري للدولة صفر.

٧. الاستثمارات المستخدمة في خلق طاقات إنتاجية تنتج سلعاً وخدمات غير قابلة للتصدير وتوجه للاستهلاك المحلي مضافاً إليها مستلزمات إنتاج من الخارج.

حيث يساهم هذا النوع من الاستثمارات في بناء طاقات إنتاجية تعمل على خلق منتجات سلعية وخدمية محلية فقط وغير قابلة للتصدير ولا تحل محل الواردات ويتطلب تشغيلها مستلزمات إنتاج من العالم الخارجي، فهذه الاستثمارات لا تساهم في زيادة الصادرات بل تساهم في زيادة الواردات وأثرها على الميزان التجاري للدولة يكون سلبياً.

إن المشكلة الاساسية في الاقتراض الخارجي لا تتمثل في عبء الخدمات الدورية الناتجة عن هذا الاقتراض، وإنما في الكيفية التي يستخدمها البلد النامي لتلك القروض وتأثيرها على الميزان التجاري للدولة.

ثالثاً / الاقتراض الخارجي و تجارب دولية ناجحة

يُعد الاقتراض الخارجى أحد أدوات السياسة المالية لمنع وتخفيف التقلبات فى الاقتصاد، ولتحقيق التوازن المطلوب عند مستوى التشغيل الكافي، إلا أن سوء إدارة القروض يؤدى بدول كثيرة إلى الوقوع فى مشاكل التعثر، وكثيراً ما تلجأ الدول إلى الاقتراض الخارجي ليكون الحل لإنقاذ هذه

الدولة، وكلما اشتدت الحاجة إلى ذلك كان الحل الأول هو صندوق النقد الدولي، والذي يمنح القروض وفق سياسات الخصخصة والتقشف والتي تعمل على إضافة مزيد من الفقر لمواطني هذه الدول، بسبب الالتزامات الكبيرة التي تُلقى على عاتق الحكومات، وهي التزامات مقيدة يفرضها الصندوق، ولذلك يتناول الباحث في هذا الجزء تجارب دولية ناجحة استطاعت أن تتحول من دول متعثرة اقتصادياً إلى دول منتعشة اقتصادياً ويمكن عرضها على النحو التالي:-

١- تجربة البرازيل

عانت البرازيل من مشكلات اقتصادية في ثمانينات القرن الماضي، حيث واجهت البرازيل ديناً خارجياً قدره ١٠٣ مليار دولار أمريكي، (Eliana & Albert, 1990: 318) أي أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي البرازيلي. وظلت متطلبات خدمة الدين مرهقة للاقتصاد البرازيلي، وكان الميزان التجاري غير مستقر، والتضخم مرتفع حيث بلغ ٨٠٠ %. (Eliana & Albert, 1990: 319) مما جعلها تتوجه للاقتراض من صندوق النقد الدولي، وبالفعل نفذت شروطه، اعتقاداً في الوصول إلى حل لأزمتها الاقتصادية، ولكن ما لم يكن بالحسبان هو أن هذه الشروط أدت إلى بعض التداعيات الأخرى ممثله في: (فوزية: ٢٠١٥: ٣٣)

- تسريح ملايين العمال، وخفض أجور باقي العاملين، وإلغاء دعم طلاب المدارس.
- تدخل دول أخرى في السياسات الداخلية للبرازيل.
- تزايد العجز في الميزان التجاري بمقدار ٣١ مليار دولار أمريكي.
- فرض البنك الدولي على الدولة أن تضيف إلى دستورها مجموعة من المواد، تسببت في اشتعال الأوضاع السياسية الداخلية.

وعلى الرغم من أن الأزمة استمرت ١٢ عاماً، لحين تمكنت البرازيل من سداد القروض بالكامل إلا أن أثارها امتدت، وأصبح ٢٠% فقط من البرازيليين يمتلكون نحو ٨٠ % من أصول الممتلكات، و١ % فقط يحصلون على نصف الدخل القومي، مما أدى إلى هبوط ملايين المواطنين تحت خط الفقر، نتيجة أن نصف الشعب أصبح يتقاضى أقل من نحو ٨٠ دولاراً شهرياً، الأمر الذي دفع البرازيل إلى الاقتراض من الصندوق مرة أخرى بواقع ٥ مليارات دولار للخروج من الأزمة.

ونظراً لظروف اقتصادية مماثلة وأوضاع اقتصادية متدنية، عانت البرازيل من مجموعة من المشكلات حصلت بسببها البرازيل على قرض ب ٣٠ مليار دولار من صندوق النقد الدولي في

٢٠٠٣ عقب إنتخابات رئاسية، وقد شملت تلك الأوضاع ما يلي: (فوزية، ٢٠١٥: ٣٩- ٤٠)، (عبد الحميد و عبد القادر، ٢٠١٧: ٦- ٧).

- تضخم عام في البلاد بنسبة ١٠٠ %، وعجز في الحساب الجاري بنسبة ٤.٢ % من ال GDP، وتفاقم البطالة في المجتمع البرازيلي.
- انخفاض الاتفاق الاجتماعي بنسبة ٢٠ %، وانخفاض مشروعات البنية التحتية بمقدار ٤٠ %.
- ارتفاع الدين الداخلي بنسبة ٩٠٠ %، وبلغت نسبة الدين الخارجي ٤٦ % من ال GDP.
- بلغ إجمالي حجم القروض الخارجية ٢٦٠ مليار دولار أمريكي، وبلغت مدفوعات خدمة الديون نسبة ٨٠ % من حجم الصادرات البرازيلية.
- انخفاض قيمة الريال البرازيلي أمام الدولار الامريكي، وإنخفاض الاحتياطي النقدي الأجنبي إلى ٣٧ مليار دولار عام ٢٠٠٢ مقابل ٥٩ مليار دولار عام ١٩٩٦.

أهم السياسات المُتبعة (عوامل نجاح التجربة البرازيلية)

تتمثل عوامل نجاح التجربة البرازيلية في تسديد قروض صندوق النقد الدولي في إتباع السياسات التالية: (Polloni & Others, 2021: 5)، (عبد الحميد و عبد القادر، ٢٠١٧: ٨- ١١)، (خراز، ٢٠١٢: ٣٩- ٤٣).

- القضاء على أزمة الثقة في الاقتصاد البرازيلي.
- العمل على دعم الطبقات الفقيرة ورفع مستواهم المعيشي.
- زيادة السياحة وتشجيع الصناعة والزراعة.
- زيادة الاستثمارات الأجنبية والإنتاج.
- إقامة التحالفات الدولية وإقامة العلاقات الاقتصادية مع الدول النامية وبخاصة دول أفريقيا وأسيا.
- تطوير الشركات الوطنية وحماية موارد الدولة واتباع سياسات التصنيع المدعوم من الدولة.
- العمل على سد عجز الموازنة العامة البرازيلية من خلال اتباع برنامج التقشف وفق صندوق النقد الدولي.

وقد نجحت البرازيل في سداد قروض صندوق النقد الدولي بل وصنفت ضمن الدول ذات الاقتصاد المتقدم بعد أن قام لولا داسلفيا برفع الاقتصاد البرازيلي، حيث ساهم وجود نظام ديمقراطي

مستقر في توفير البيئة المناسبة لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي. وتعتبر التجربة البرازيلية من أهم قصص النجاح التي يتفاخر بها الصندوق، حيث قدم الصندوق للبرازيل خلال الفترة من ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠٥ مساعدات مالية بقيمة ٩٣ مليار دولار لتصبح أكثر دولة مدينة، (فوزي، ٢٠١٥: ٣٩- ٤٠) وهو ما جنب العالم حالة من الكساد الاقتصادي المحتمل، حيث كانت دول أمريكا اللاتينية تتجه إلى تعويم عملتها المحلية بشكل عشوائي.

٢- تجربة تركيا

شهدت تركيا أزمة اقتصادية حادة سبقتها أوضاع مالية سيئة، كانت أهم مظاهرها: (جول، ٢٠١٣: ١٢٢- ١٢٤)، (إبراهيم، ٢٠١٨: ٤- ٧)، (يونس، ٢٠٠٨: ٣١).

- انخفاض معدل النمو حيث بلغ ٣.١ %، وزيادة معدلات التضخم بشكل كبير، وارتفاع عجز الموازنة.
- عجز بالحساب الجاري، وانخفاض الاحتياطي الأجنبي، وارتفاع معدلات البطالة.
- ضعف الثقة في برامج الاصلاح الاقتصادي الذي قدم في عام ٢٠٠١.
- تعويم الليرة التركية ليرتفع الدولار أمامها بنسبة ٦٩ %، وهروب رؤوس الاموال للخارج.
- ارتفاع حجم الديون العامة لنسبة ٦١.٤ % من إجمالي الدخل القومي.
- بلغت المديونية الخارجية ١٠٧ مليار دولار أمريكي وقدرت الديون الداخلية ب ٥٦ مليار دولار أمريكي.
- تحقيق خسائر في القطاع الزراعي تقدر ب ٢١.١ مليار ليرة تركية.
- تراجع أداء القطاعات الاقتصادية وخفض الاستثمارات، وإرتفاع معدلات الفائدة المحلية للقروض بنسبة ٦٢.٧ % .

وبطبيعة الحال بحثت الدولة عن وسيلة للتعافي، فلجأت إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي، الذي فرض عليها مجموعة من الشروط، تضمنت إجراء إصلاحات اقتصادية عديدة، منها تشجيع ودعم أنشطة الأعمال وتحريرها من القيود القانونية، وخلق مناخ استثماري جاذب، وخصخصة القطاع العام، وتحرير معدل صرف العملة المحلية (الليرة التركية)، من خلال تطبيق نظام معدل صرف مرتبط بالدولار.

ورغم صعوبة التجربة التركية في البدايات إلا أن الحكومة التركية تمكنت من التفاوض مع الصندوق من أجل الوصول إلى شروط أخف وطأة، وفي الوقت نفسه تبنت برنامجاً متكاملاً

للإصلاح الاقتصادي، تناسب مع ظروف تركيا وطبيعتها، وفي عام ٢٠١٥، نجحت في تسديد كافة ديونها من صندوق النقد الدولي.

أهم السياسات المُتبعة (عوامل نجاح التجربة التركية)

تتمثل عوامل نجاح التجربة التركية في تسديد قروض صندوق النقد الدولي في اتباع السياسات التالية: (جول، ٢٠١٣: ١٢٨- ١٣٠)، (Goldstein, 2003: 7)

- فرض نظام رقابي على المؤسسات الحكومية والميزانية، ومحاربة الفساد الذي كان يهدر ٦٧ % من دخل الدولة.
- مكافحة التهرب الضريبي والتجارة غير المسجلة التي وفرت ملايين الدولارات، وإقحام القطاع الخاص بالاستثمارات.
- تسهيل الإجراءات والقوانيين للاستثمارات الاجنبية المباشرة لدعم الاقتصاد التركي.
- إنجاز مشروعات تنموية صناعية وإنتاجية، وزيادة نفقات المعاشات التقاعدية.

رابعاً / تطور الاقتراض الخارجي في مصر خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠١٨

إن تراكم القروض الخارجية يعتبر مشكلة لاقتصاديات العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة، فالحكومات تلجأ إلى الاقتراض الخارجي عندما تكون النفقات أكبر من الايرادات مما يتسبب في عجز بالموازنة العامة للدولة، وغالبا ما يكون التوجة للاقتراض والاستدانة الخارجية لتوفير مصادر للنقد الاجنبي وسد الفجوة بين معدل الاستثمار المطلوب ومعدل الادخار ويكون ذلك مصحوباً بالتقلب وعرضه للتوقف المفاجئ، إضافة إلى التبعية السياسية والاقتصادية التي تكون مرتبطة بحد كبير بهذه القروض وبخاصة في الدول النامية.

إن الاقتراض الخارجي قد يكون مفيد في الأجل القصير والمتوسط لانه يوفر العملة الصعبة ويزيد من عرض النقود للعملة الأجنبية، ولكن في الأجل الطويل يمثل تحدياً للاقتصاد الوطني لانه يعرقل النمو والتنمية الاقتصادية في الدول المتراكمة بالإستدانة، والاقتصاد المصري كغيره من الاقتصادات النامية التي توجهت نحو الاقتراض الخارجي وبمعدلات سريعة، حيث تجاوز رصيد الاقتراض الخارجي (القرض الخارجي) حاجز ١٠٠ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٨ مقارنة ب ٣٣ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٠، وهو ما يبين مدى تطور حجم القروض التي يتم اقتراضها وأنها في تزايد مستمر، وتم إختيار الفترة الزمنية للدراسة (١٩٩٠ – ٢٠١٨) تزامناً مع بدء الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي عام ١٩٩١ وحتى عام ٢٠١٨، والشكل التالي يوضح ذلك:-

شكل (١)

تطور حجم الاقتراض الخارجي المصري خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٨ مليار دولار أمريكي

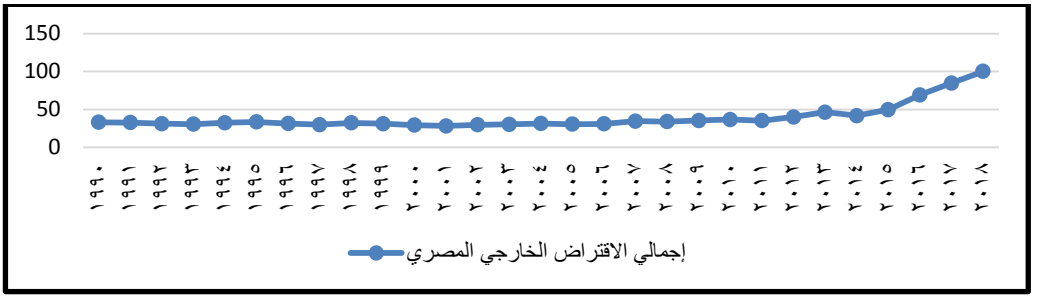

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

فقد مرت القروض الخارجية في مصر بعده مراحل مختلفة خلال الفترة ١٩٩٠– ٢٠١٨، فقد سجلت في بداية التسعينات ٣٣.٠٢ مليار دولار أمريكي، وقد تناقصت وتزايدت خلال حقبة التسعينات حتى بلغت في أواخر التسعينات ٣١.١٢ ملياردولار أمريكي لتسجل تقريباً انخفاض في عام ١٩٩٩ ما مقداره ١.٩ مليار دولار، (www.albankaldawli.org) ولعل التراجع في رصيد القروض الخارجية في حقبة التسعينات يعود إلى تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي (سياسات الإصلاح الإقتصادي) (هشام، ٢٠١٦: ٤٩) وإعادة جدولة الديون، (زردق، ٢٠٠٩: ١٤٣) بالاضافة إلى إعفاء مصر من نصف قروضها الخارجية (مرحلة ما بعد حرب الخليج نادي باريس)، (البرماوي، ٢٠٢١: ٢٤٣) ثم بدات تتزايد تزايد طفيف في بداية القرن الحادي والعشرين وصولا إلى الأعوام ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨ حيث حققت أعلى قيم فبلغت ٤٩.٨٥، ٦٩.١٦، ٨٤.٧٢، ١٠٠.١٩ مليار دولار أمريكي على التوالي، ويمكن القول أن الزيادة في الفترة الأخيرة للاقتراض الخارجي يرجع إلى عدم الاستقرار السياسي وتعطل عجلة الانتاج بعد عام ٢٠١١، كما إن توجه الدولة إلى تسريع عمليات التنمية والنمو الاقتصادي من خلال الخارج كان نتيجة عدم كفاية المدخرات المحلية ووجود فجوة في التجارة الدولية.

ووفقا لأجال الاستحقاق تقسم القروض الخارجية المصرية إلى قروض قصيرة الأجل وقروض طويلة الأجل ويمكن بيانها كالتالي:

١. حجم الاقتراض الخارجي قصير الأجل

وفقاً لتركيبة القروض الخارجية المصرية قصيرة الأجل نجد أنها قد إتسمت بالتذبذب خلال فترة الدراسة ١٩٩٠– ٢٠١٨، ففي بداية حُقبة التسعينات كانت مرتفعة حيث بلغت ٤.٤٥ مليار دولار

أمريكي وهي أعلى قيمة خلال التسعينات ثم بدات تتراجع في الأعوام التالية حتى عام ١٩٩٤ لتحقق ما قيمته ١.٩٣ مليار دولار أمريكي لتبدا في التصاعد لتبلغ ذروتها في ١٩٩٨، ١٩٩٩ وتحقق ما قيمته ٤.٢٦، ٤.٢٩ مليار دولار على التوالي، ثم بدات في التراجع خلال الألفية الجديدة لتصل إلى أدنى مستوياتها في عام ٢٠٠٥ حيث بلغت قيمتها ١.٦٦ مليار دولار أمريكي، ومن الملاحظ أنها أدنى مستوى وصلت إليه القروض الخارجية المصرية قصيرة الأجل خلال فترة الدراسة ١٩٩٠– ٢٠١٨، كما يلاحظ أيضا أن القروض قصيرة الأجل لم تتجاوز حاجز ٧ مليار دولار منذ عام ١٩٩٠ وصولا إلى عام ٢٠١٥ لتبدا تقفز وتتجاوز حاجز ال ١٠ مليار دولار منذ عام ٢٠١٦ والأعوام التالية له والشكل التالي يبين ذلك:–

شكل (٢)

تطور حجم الاقتراض الخارجي المصري قصير الاجل خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٨ مليار دولار أمريكي

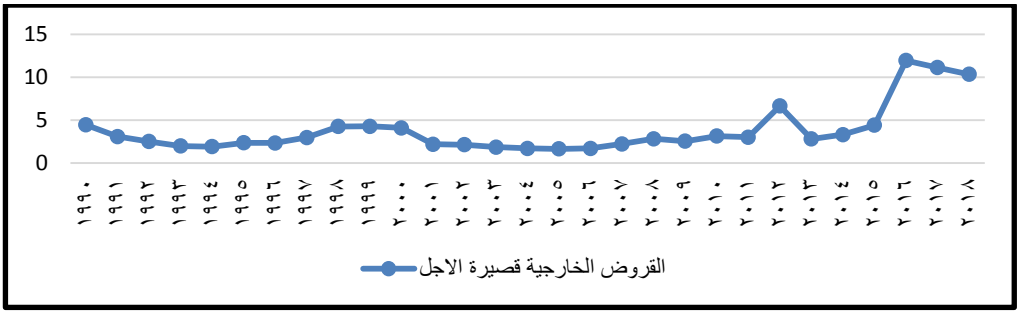

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

٢. حجم الاقتراض الخارجي طويل الأجل

تشير بيانات الاقتراض الخارجي المصري طويل الأجل إلى أنها قد إتسمت بالاستقرار خلال فترة الدراسة فلم تتجاوز حاجز ال ٣٣ مليار دولار أمريكي منذ بداية الفترة ١٩٩٠ وحتى العام ٢٠١٢ لتبدا في تحقيق قفزات متتالية خلال الأعوام التالية لعام ٢٠١٢ لتصل إلى أعلى قيمة لها ٨٠.٦٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨، وهو ما يشير إلى أن حجم الاقتراض الخارجي المصري يغلب عليه القروض طويلة الأجل وليست القروض قصيرة الأجل والشكل التالي يبين ذلك:–

شكل (٣)

تطور حجم الاقتراض الخارجي المصري طويل الاجل خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٨ مليار دولار أمريكي

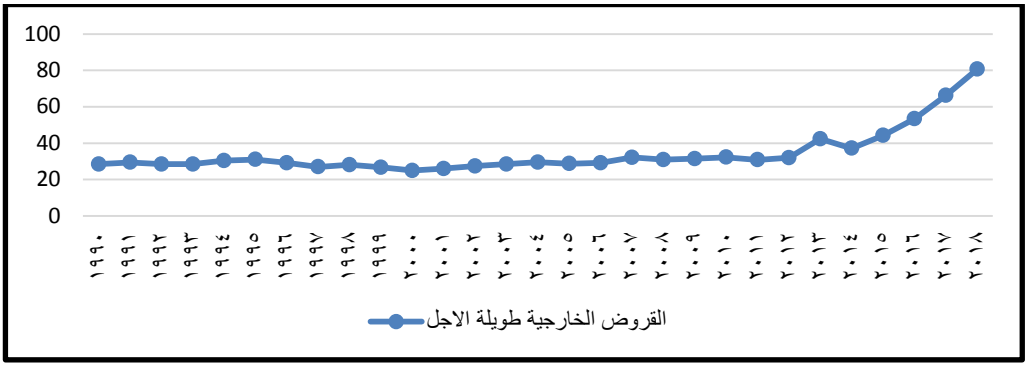

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

وبالنظر إلى نسبة القروض الخارجية قصيرة الأجل من إجمالي القروض الخارجية والتي تستخدم لبيان أن الدولة عرضة لازمة سيولة في الأجل القصير أم لا؟ (هشام، ٢٠١٦: ٥٤) حيث يقصد بالقرض الخارجي قصير الأجل القرض المستحق على الدولة والواجب السداد خلال فترة زمنية أقل من عام وتكون تكلفته مرتفعة، نجد أن خلال فترة الدراسة كانت أقل نسبة في عام ٢٠٠٥ حيث قدرت ب ٥.٤١ %، بينما لم تتعدى في أقصى حدودها حاجز ال ١٧.٣% في عام ٢٠١٦، وهو ما يبين أن هذه النسب تتوافق مع النظرية الاقتصادية، فمصر دولة محدودة النقد الأجنبي مقارنة بما تستخدمه من العملات الأجنبية، ولذلك لا تستطيع الدولة اللجوء أكثر من ذلك للقروض الخارجية قصيرة الأجل لانها عالية التكلفة بالاضافة إلى أنها واجبة السداد خلال عام، وهذا ما يفسر أن السبب الرئيسي للجوء الدولة إلى الاقتراض الخارجي طويل الاجل هو السائد في تركيبة الاقتراض الخارجي المصري، من أجل زيادة المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، والتي تتطلب بطبيعة الحال إلى وقت طويل حتى تجني ثمارها، وبالتالي يمكن سداد هذه القروض طويلة الاجل من ناتج عملية التنمية، والشكل التالي يبين تلك النسب:-

شكل (٤) نسبة الاقتراض الخارجي قصير الأجل من إجمالي الاقتراض الخارجي خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٨ نسبة مئوية %

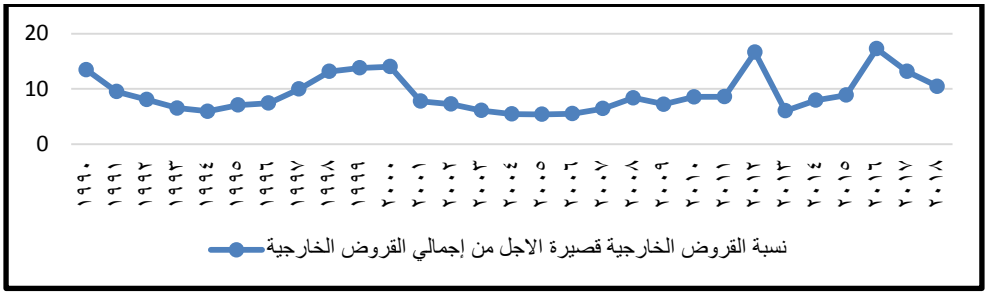

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

وعن الأسباب التي أدت إلى تفاقم القروض الخارجية والتوجه للاقتراض من الخارج وخصوصاً من صندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى وغيرها خلال فترة الدراسة (١٩٩٠– ٢٠١٨) نجدها تتمحور في الأحداث والأسباب التالية:– (نصر وأخرون، ٢٠١٨: ١٥٥– ١٥٦)، (محمد، ٢٠٢٠: ٩٨– ٩٩)، (قبال، ٢٠١٧: ٥٩٠)، (المياحي، ٢٠١٩: ٣٦٢).

- إنخفاض إيرادات البترول في حقبة الثمانينات بنسبة ٣٦ %، كما أصاب الركود مصادر الدخل الرئيسية (قناة السويس، السياحة) التي تعتمد بدورها بدرجات متفاوتة على اسعار البترول.
- إنخفضت القيمة الكلية لصادرات السلع والخدمات في العام المالي (١٩٨٥ – ١٩٨٦) بنسبة ١١% بمقارنتها في العام المالي (١٩٨١– ١٩٨٢).
- تزامن موعد سداد بعض الاقساط لقروض سابقة في العام المالي (١٩٨٥– ١٩٨٦)، مما زادت من عبء خدمة القروض الخارجية في تلك السنة عن السنوات السابقة عليها. حيث كان مستحق على مصر ما قيمته ٥.٥ مليار دولار أمريكي خدمة الاقتراض والذي يمثل ٥٠ % من إيرادات الخزانة المصرية من العملات الأجنبية من صادرات السلع والخدمات، البترول و قناة السويس و السياحة و تحويلات العاملين بالخارج وكان احتياطي النقد الأجنبي المصري في عام ١٩٨٩ يقدر ب ٣.٦٢ مليار دولار أمريكي.
- طبيعة استخدام القروض الخارجية والتي تُعد من أسباب تفاقم مشكلة القروض، حيث توجه نسبة من القروض إلى تمويل عجز الميزانية، واستيراد السلع الاستهلاكية، وخصوصاً المواد الغذائية، ويوجه جزء آخر إلى تمويل مشروعات إنتاجية عائدها لا يغطي تكاليف الاقتراض، ومن ثم فقد أصبحت القروض عبئاً إضافياً على الاقتصاد المصري.

- الارتفاع الكبير في أسعار الفائدة في أسواق المال الدولية، الأمر الذي أدى إلى زيادة المديونية، إذ تجاوزت في العديد من البلدان الفائدة المدفوعة قيمة التمويل الإضافي، وأصبحت خدمة الدين تمثل مقداراً كبيراً من الدين، وتستحوذ على مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي.
- أدت الاضطرابات الأمنية، وحالة التراجع في النشاط الاقتصادي لدى شركاء مصر التجاريين إلى عجز في ميزان المدفوعات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض حصيلتها من النقد الأجنبي، وقد اعتمد عليها الاقتصاد المصري في تكوين احتياطياته من النقد الأجنبي، كقطاع السياحة والصناعة وغيرها.
- تراجع التدفقات الرأسمالية نتيجة لتمويل الأنشطة الجارية بالعملة الأجنبية، عن طريق السحب من رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي المصري.
- زيادة العجز في الموازنة العامة المصرية وإنخفاض الموارد العامة للدولة بعد ٢٠١١، بسبب توقف النشاط الاستثماري، وخروج غالبية الاستثمارات الأجنبية نتيجة عدم الاستقرار السياسي والأمني، والاضرابات، والاعتصامات العمالية المتكررة.
- إنخفاض كفاءة توظيف القروض وسوء التخطيط المعتمد على السياسات الاقتصادية غير المدروسة وخاصة تجاه قضايا الطاقة، فلم يتم توجيه جزء من هذه القروض إلى إعادة دور الدولة الانتاجي في مجال الصناعات كثيفة الطاقة.

وبالنظر إلى مؤشر نسبة الاقتراض الخارجي (الدين الخارجي) من إجمالي الناتج القومي الإجمالي كأحد مؤشرات تقييم عبء الاقتراض الخارجي في مصر. تشير البيانات إلى أن نسبة الاقتراض الاخارجي من إجمالي الناتج القومي الاجمالي في بداية الفترة الزمنية كانت مرتفعة في عامي ١٩٩٠، ١٩٩١ حيث بلغت ٧٨.٨٥، ٨٦.٦٤ % على التوالي. ثم بدات تأخذ الاتجاه التنازلي وتتراجع حتى عام ٢٠٠١ حيث بلغت النسبة ٢٨.٩٨ % لتعود للصعود في السنوات الثلاثة التالية لعام ٢٠٠١ لتبلغ النسبة ٣٩.٩٧ % في عام ٢٠٠٤، ثم تعاود الانخفاض في ٢٠٠٥ وصولا إلى عام ٢٠١٤ حيث بلغت ١٤.٦٨ % وفي عام ٢٠١٥ بدات في الارتفاع حيث بلغت النسبة ١٥.٤ % وأستمرت في الارتفاع خلال الاعوام التالية لعام ٢٠١٥ حيث بلغت في عام ٢٠١٨ النسبة ٤١.١٦ %، وهو ما يشير إلى أن الدين الخارجي المصري قد تعدى مرحلة الأمان، فالدولة اتجهت نحو الخارج لسد العجز في الموارد المالية المحلية وتوفير الاموال اللازمة الخارجية لتمويل المشروعات الحكومية ورفع الاحتياطي النقدي الأجنبي المصري لدى البنك المركزي، والشكل التالي يبين ذلك:-

شكل (٥) نسبة الاقتراض الخارجي من الناتج القومي الإجمالي لمصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨) نسبة مئوية %

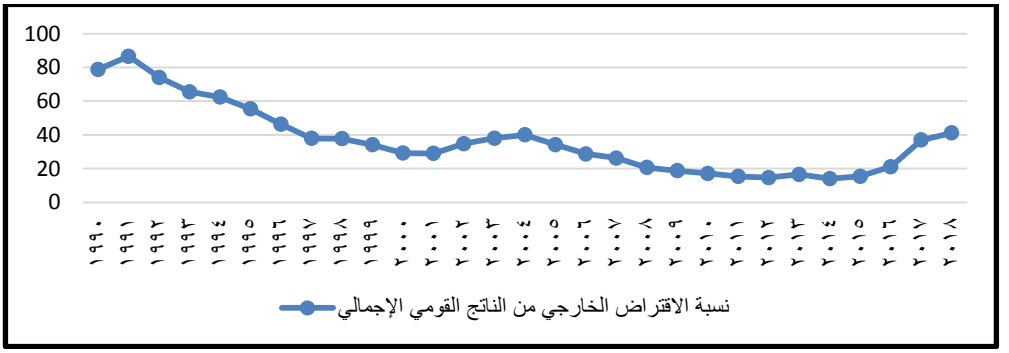

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

وعن المنافع والتكاليف الناتجة عن الاقتراض الخارجي كمصدر لتمويل التنمية في مصر، نجد أن الوضع الحالي للاقتصاد المصري لا يفيد بإستبدال الاقتراض الخارجي محل الاقتراض المحلي وقد يكون ذلك خيار غير كفء من الناحية المادية، فالاقتصاد قد يكون معرض لخسائر او تكاليف نتيجة تعويم العملة المصرية ولاستمرار الاعتماد على القروض متوسطة وقصيرة الأجل، ويمكن تحليل أهم المنافع والتكاليف الناتجة عن الاقتراض الخارجي من خلال الجدول التالي:

جدول (١)

المنافع والتكاليف للاقتراض الخارجي في مصر

المنافع	التكاليف أو الأعباء
احلال الاقتراض المحلي (مرتفع الفائدة) بالاقتراض الخارجي (منخفض الفائدة).	هناك زيادات متزامنة ومستمرة في الاقتراض المحلي والخارجي على حد سواء، وبالتالي لا يتم الاحلال بينهما.
تخفيض إجمالي تكلفة الاقتراض الحكومي (فرص التمويل الدولي المتاح والرخيص).	الاقتراض الخارجي خيار غير كفء من الناحية المالية، لانه يعمل على زيادة الخسائر في الاقتصاد الوطني مع الاستمرار في تعويم قيمة العملة المحلية.
يتيح الاقتراض الخارجي تمويل ذو آجال طويلة للسداد.	تم الاعتماد على القروض متوسطة وقصيرة الأجل للحفاظ على الاحتياطات من النقد الأجنبي وذلك في صورة ودائع وتسهيلات موردين.
يمثل شهادة ثقة للمستثمرين الأجانب في الاقتصاد الوطني لزيادة الاحتياطي من النقدي الأجنبي في الأجل القصير.	قد تزيد الشروط الاقتصادية المصاحبة للاقتراض الخارجي كتعويم قيمة العملة الوطنية وتقليص الأجور، مما يؤثر سلبيا على جذب المستثمرين الاجانب.
يأتي القرض الخارجي لتمويل مشروعات تنموية عملاقة تؤدي لزيادة فرص العمل في الاقتصاد الوطني.	يؤثر الاقتراض الخارجي على طبقة الفقراء والطبقة المتوسطة لانه يتم الاقتراض من الخارج من أجل سداد القروض، بدلا من إقامة مشروعات تنموية تخدم طبقة الفقراء والطبقة المتوسطة.

المصدر: عبد السلام، فادية. وأخرون (٢٠١٩)، "*منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر*"، **سلسلة قضايا التخطيط والتنمية**، رقم ٣٠٦، معهد التخطيط القومي، أغسطس، القاهرة، مصر، ص ص: ٧٦- ٧٧.

خامساً / الخلاصة والتوصيات

حاول الباحث في هذه الدراسة بيان دور الاقتراض الخارجي كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة ١٩٩٠– ٢٠١٨، حيث تم التعرف على مفهوم الاقتراض الخارجي ومبرراته، ودور الاقتراض الخارجي في تمويل التنمية الاقتصادية، كما استعرض الباحث تجارب بعض الدول الناجحة مع الاقتراض الخارجي ممثلة في البرازيل وتركيا، ومن خلال ما تم عرضه يستنتج الباحث ما يلي:

١. تتمثل مشكلة مصر في انخفاض الادخار المحلي والذي يعني عدم كفاية الموارد المحلية لتمويل عمليات التنمية اللازمة في مصر، وهذا يعني أن هناك فجوة في الموارد المحلية، يقابلها فجوة مناظرة في التجارة الخارجية وهذا ما جعل مصر، تعتمد على الاقتراض الخارجي لمواجهة حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دون تعبئة الفائض الاقتصادي الداخلي الممكن.
٢. إن مناقشة التجارب والخبرات الدولية في مجال الاقتراض الخارجي يوضح أن هناك دول استطاعت أن تحرز نجاحات من خلال الاقتراض الخارجي وتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية المرجوة وبخاصة في التعامل مع صندوق النقد الدولي، بالرغم من الصعوبات والاشكاليات التي واجهتها هذه الدول عند تطبيق شروط الصندوق.
٣. تكمن الدروس المستفادة من تجارب الدول الناجحة في الاقتراض الخارجي في مجالين أساسيين هما: إدارة عملية التحول الديمقراطي والتحديات التي تواجهها، إدارة عملية التحول الاقتصادي ومواجهة الآثار الاجتماعية المرتبطة بها.

التوصيات

١. يتطلب علاج مشكلة الاقتراض الخارجي المصري في وضع حدود لهذا الاقتراض مع عدم تخطي تلك الحدود، والعمل على زيادة موارد الدولة بدرجة تمكنها من تحمل أعباء الاقتراض الخارجي.
٢. التوقف عن اللجوء للقروض الخارجية ذات الفائدة المرتفعة من أجل تقليل تكلفة أعباء هذه القروض، مع العمل على إعادة هيكلة القروض الخارجية بهدف إطالة آجال السداد.
٣. يبقى الاقتراض الخارجي رهناً بمدى كفاءة توظيف هذا الاقتراض، فلكي يتم تحقيق تنمية إقتصادية لابد أن يقترن ذلك بالاستثمار في مشروعات تنموية لينعكس ذلك على مستوى معيشة الأفراد وتمتد ثمار هذه المشروعات للأجيال القادمة.

المراجع

المراجع العربية

١. إبراهيم، عبد الماجد عبد الرحمن. (٢٠١٦)، "*دور القروض الخارجية في تمويل التنمية السودانية خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٤*"، **رسالة ماجستيرغير منشورة**، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.

٢. إبراهيم، مصطفى. (٢٠١٨)، "*التحولات الاقتصادية في تركيا بعد ٢٠٠٢*"، **المعهد المصري للدراسات الاقتصادية**، القاهرة، مصر، ابريل، ص ص: ١- ٢١.

٣. أحمد، هبه. (٢٠١٧)، "*أثر الديون الخارجية على إقتصاديات الدول النامية – دراسة حالة السودان في الفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠١٥*"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أمدرمان الإسلامية، السودان.

٤. البرماوي، أدهم محمد. (٢٠٢١)، "*أثر الدين العام المحلي والخارجي على النمو الأقتصادي باستخدام نموذج إنحدار العتبة Threshold Regression (TR)*"، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، المجلد ٢٢، العدد ٢، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، مصر، ابريل، ص ص: ٢٣١- ٢٦٤.

٥. جنوحات، فضيلة. (٢٠٠٦)، "*إشكالية الديون الخارجية وأثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية: حالة بعض الدول المدينة*"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر، الجزائر.

٦. جول، محمد زاهد. (٢٠١٣)، "***التجربة النهضوية التركية***"، مركز نماء للبحوث والدراسات، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان.

٧. الحيني، علاء الدين نادي. (٢٠٠٠)، "*محددات الجدارة الائتمانية للمديونية الخارجية للاقتصادي المصري*"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة وادارة الاعمال، جامعة حلوان، القاهرة، مصر.

٨. خزاز، راضية. (٢٠١٢)، "*دور سياسات الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠١٢*"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة سطيف ١، الجزائر.

٩. زردق، أحمد. (٢٠٠٩)، "***الدين العام وعجز الموازنة العامة في مصر***"، الطبعة الاولى، مكتبة القدس، الزقازيق، مصر.

١٠. زكي، رمزي. (١٩٨٥)، "***الديون والتنمية: القروض الخارجية وأثارها على البلاد العربية***"، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر.

١١. السيد، هبه محمد أمين. (٢٠١٨)، "*الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصري لخدمة الدين العام*"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التجارة وادارة الاعمال، جامعة حلوان، القاهرة، مصر.

١٢. العباس، بلقاسم. (٢٠٠٤)، "*إدارة الديون الخارجية* "، **سلسلة جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص ص: ١- ٢٢.

[١٣] عبد الحميد، أمل. و عبد القادر، منى. (٢٠١٧)، "*تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل – دروس مستفادة*"، **سلسلة دورية بنك الاستثمار القومي**، القاهرة، مصر، ص ص: ١- ١٦.

[١٤] الغايش، علياء محمد. (٢٠١٩)، "*أثار الديون الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية الحالة المصرية خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٨*"، **مجلة الشريعة والقانون**، العدد ٣٤، الجزء الثاني، ص ص: ٦٧٣- ٧٧٣.

[١٥] فوزي، رضوان يوسف. (٢٠١٥)، "*التجربة الاقتصادية البرازيلية: الواقع والآفاق*"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة، فلسطين.

[١٦] قابقلي، ابتهال أحمد. (٢٠١٤)، "*الاقتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سوريا*"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا.

[١٧] قبال، اشرف السيد. (٢٠١٧)، "*مدى فاعلية السياسات المالية والاقتصادية في السيطرة على عجز الموازنة العامة في ظل تطور حجم الدين العام* "، **مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي**، المجلد ٢١، العدد ٦٢، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الازهر، القاهرة، مصر، ص ص: ٥٥٩- ٦٦٧.

[١٨] محمد، رندة الحاج، (٢٠٠٩)، "*أثر توظيف القروض العامة الخارجية على التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة ١٩٧٥- ٢٠٠٦*"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أم درمان الاسلامية، السودان.

[١٩] محمد، منال جابر. (٢٠٢٠)، "*أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية*"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، المجلد ٩، العدد ٨، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مصر، ص ص: ١ – ٤٠.

[٢٠] المديوي، خليل فريد. (١٩٨٣)، "*قروض الأردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية*"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الاردنية، عمان، الأردن.

[٢١] مقداد، محمد ابراهيم. و أحمد، مازن. (٢٠١٦)، "*الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين*"، **مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية**، المجلد ٨، العدد ١٦، ص ص: ٢٢٢- ٢٤٥.

[٢٢] المياحى، عمار فوزي. (٢٠١٩)، "*القروض الخارجية كأحد وسائل حل عجز الموازنة المستدام بالدول العربية* "، **مجلة مصر المعاصرة**، العدد ٥٣٣، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة، مصر، ص ص: ٣٠١- ٤٠١.

[٢٣] النابلسي، تامر ربحي. (١٩٩٧)، "*أثر التمويل الخارجي على التنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية على الأردن للفترة من ١٩٧٣- ١٩٩٧*"، **رسالة رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن.

[٢٤] نصر، ناصر عامر. واخرون (٢٠١٨)، "*قروض مصر من صندوق النقد الدولي في ١٩٩١ و ٢٠١٦ بين الاصلاح الاقتصادي والعلاج بالصدمة*"، **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية** ، برلين، المانيا، ١٧ مارس.

[٢٥] هشام، دينا. (٢٠١٦)، " *الأثار الإقتصادية الكلية للدين الخارجي بالتطبيق على مصر خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠١٦* "، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

[٢٦] يونس، رواء زكي. (٢٠٠٨). " *تركيا وصندوق النقد الدولي: (٢٠٠٠- ٢٠٠٢)* "، **مجلة دراسات اقليمية**، المجلد ٥، العدد ١٢، جامعة الموصل، العراق، ص ص: ١- ٣٤.

المراجع الأجنبية

27. Clements, Benedict. & Others (2003), *External Debt Public Investment, and Growth in Low-Income Countries*", **IMF Working Paper**, WP/03/249, December.

28. Eliana Cardoso, Albert Fishlow, (1990), "***Developing Country Debt and Economic Performance***", University of Chicago Press, January.

29. Goldstein, Morris. (2003), "*Debt Sustainability, Brazil, and the IMF*", **The Institute for International Economics**, Number WP 03-1, Feb., PP: 1- 34.

30. Okafor, Luke. & Tyrowicz, Joanna. (2008), *"Foreign Debt and Domestic Savings in Developing Countries"*, **MPRA Paper**, No. 14819, University of Warsaw, PP:1- 38, September.

31. *Omotor, Douglason. (2019), "*External Debt, Capital Flows and Economic Growth*", The Tenth Annual Conference on Regional Integration in Africa (ACRIA 10) Lagos, Nigeria, (1-3 July), PP: 1- 37.*

32. Pattillo, Catherine. Poirson, H. & Ricci, L. (2002), *"External Debt and Growth*", **IMF Working Paper,** WP/02/69, April, PP: 1- 50.

33. Polloni-Silva & Others, (2021), "*Are foreign companies a blessing or a curse for local development in Brazil? It depends on the home country and host region's institutions*", **Growth and Change**, 2021;00:1–30, PP: 1-30. https://doi. org/10.1111/grow.12484

34. Tiruneh, M. W. (2004), "*An Empirical Investigation into the Determinants of External Indebtedness*", **Prague Economic Papers**, Vol. 3, PP: 261- 277.

المواقع الالكترونية

35. www.albankaldawli.org